

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.
مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

سعود سعد أبو صليب

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للدرجاء
يرجى في جدول أعمال الجلسة القادمة

عبدالله
05114145

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنت

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له،
وعلى الأمر الأميري الصادر بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار المعدل بالقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤،
وعلى القانون رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٣ في شأن إنشاء صندوق دعم الأسرة المعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى القرين لكل منها:
الجهات الدائنة: هي كل جهة حكومية أو بنك من البنوك العاملة على اختلاف أنواعها يتولى عملية الإقراض للشخص الطبيعي أو المعنوي.

المادة الثانية

تلتزم الجهات الدائنة من تاريخ سريان هذا القانون بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين بأنواعها كافة لمدة سنة .

State of Kuwait



دولة الكويت

المادة الثالثة

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة الرابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين لمدة سنة**

على ضوء التداعيات الاقتصادية التي نجمت عن جائحة كورونا العالمية، وما نتج عنها من أضرار اقتصادية واجتماعية لحقت بالأفراد والشركات وجميع القطاعات، وحيث إن دولة الكويت كغيرها من دول العالم قد تأثرت بهذه الجائحة نتيجة لإغلاق القطاعات الحكومية والاقتصادية، وقد انعكس ذلك على إغلاق العديد من المنشآت، ولما كانت الغالبية العظمى من سكان دولة الكويت مدينون للبنوك بعدة قروض، وطالما أن تأجيل سداد أقساط هذه القروض لمدة سنة من شأنه أن يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد، فقد جاء هذا المقترح لهذه الغاية ويتكون من أربعة مواد.

حيث عرفت المادة الأولى الجهات الدائنة سيما أن الجهات الدائنة متعددة منها حكومية وبنوك عادية وبنوك إسلامية.

وألزمت المادة الثانية الجهات الدائنة بتأجيل سداد أقساط قروض المواطنين بأنواعها كافة لمدة سنة من تاريخ سريان هذا القانون.

بينما خولت المادة الثالثة وزير المالية بإصدار القرارات اللازمة والمتعلقة بالشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ونصت المادة الرابعة على أن: " يسري العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ".

